المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

29/10/2013

المعتقلون السياسيون السابقون يصفون حصيلة حوارهم مع اليزمي بالسلبية

2205/14

بلعيد كروم

قرر المعتقلون السياسيون السابقون ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الاستمرار في اعتصامهم أمام مبنى المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط، إلى حين معالجة ملفات ضحايا الانتهاكات الجسيمة وجبر الضرر المادي الفردي، والإسراع في تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة.

وجاء هذا القرار، وفق بلاغ توصلت «المساء» بنسخة منه، بعد فشل جلسة الحوار الذي عقده مسؤولو المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في الواحد والعشرين من أكتوبر المنصرم، مع وفد منتدب من المعتصمين، وحضره ممثلون عن الائتلاف المغربي لهيئات حقوق الإنسان، الذي دعا إلى هذا الحوار من أجل تسوية ملفات ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وإيجاد حلول منصفة وعادلة للمشاكل المطروحة.

وقال المعتصمون «إن المناخ الذي جرت فيه جلسة الحوار والأسلوب المعتمد من طرف الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومنها رفضه لمقترح الائتلاف بفتح محضر لجلسة الحوار، شكل عقبة حقيقية أمام التقدم في الحوار»، موضحين، أن أداءه كان يغلب عليه الطابع التبريري، وتكريس التنصل من المسؤولية في معالجة ملفات الضحايا، بل رفض التفاعل مع المقترحات المقدمة له، والتي تدخل في صميم مسؤولية المجلس، على حد تعبيرهم. ووصف البلاغ نفسه حصيلة هذا الحوار بـ«السلبية»، وأشار إلى أن ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان كانوا ينتظرون أجوبة واضحة عن مذكرتهم المطلبية، ومنها تنفيذ الاتفاقات السابقة، عوض الاقتصار على إعادة تكرار تقرير، قال عنه البلاغ بأنه «جاء مليئا بالعموميات حول مآل الملف، وحاملا للمغالطات».

وأضاف المعتقلون السياسيون السابقون، أن أجوبة المجلس الوطني لم تأت بجديد بشأن مطالب الضحايا خارج الأجل وتسوية الأوضاع الإدارية والمالية وإصدار التوصيات الخاصة بالإدماج الاجتماعي، وتسليم السكن والمأذونيات، وإيجاد حلول منصفة وعادلة للذين أدمجوا في الوظيفة العمومية وشبه العمومية، بخصوص التقاعد، مشيرين إلى أن كل المطالب مازالت عالقة.

من قتل بنبركة؟

1202/11-2

■ الرباط أخبار اليوم ■

جريمة عمرها 48 عاما

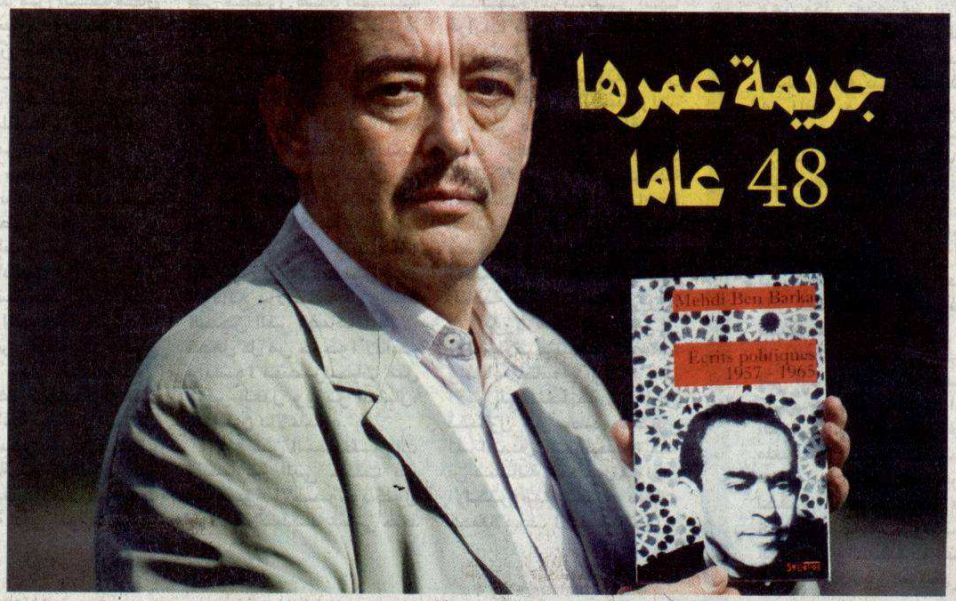

البشير بنبركة

تحل اليوم الذكرى الـ48 لاختطاف المعارض اليساري المهدي بنبركة بباريس يوم 29 أكتوبر 1965. وقد قيل وكتب الكثير طيلة نصف قرن عن كيفية اغتيال المعارض الأول للملك الراحل الحسن الثاني وعن مكان دفنه، غير أن ما تطالب به عائلته هو معرفة حقيقة مصير جثمانه ومكان دفنه وتحديد المسؤوليات السياسية والجنائية عن اختطافه. فيما لاتزال السلطات المغربية والفرنسية تتحفظ على أسرار هذا الملف مخافة الكشف عن أسراره التي يعتقد محامو أسرة بنبركة أنها تدين رؤوسا كبيرة في الرباط وباريس».

هذا، ولم تستطع هيئة الإنصاف والمصالحة التي شكلها الملك محمد السادس سنة 2004 أن تحل هذا اللغز واكتفت بإحالته مجددا على المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وفي هذا السياق، قال الأمين العام لهذا المجلس، محمد الصبار: إن «قضية بنبركة هي من القضايا العالقة التي طال انتظار حلها، ونحن في المجلس نشتغل على هذا الملف إلى جانب عدد من الملفات المعقدة حتى نخرج بنتائج إلى الرأي العام». الصبار أكد، في تصريح لـ«أخبار اليوم»، أن المجلس «لم يصل إلى نتائج كاملة في ما يخص ملف المهدي بنبركة، لكن النتائج التي سيتوصل إليها المجلس الوطني لحقوق الإنسان سيتم عرضها في الوقت المناسب».

ونفى الصبار أن يكون هناك أي عمل مشترك مع الجانب الفرنسي من أجل حل اللغز الذي بقي مجهولا لأكثر من نصف قرن، وتساءل عن الأسباب التي منعت القضاء الفرنسي من تحريك القضية إلى الآن.

●● التفاصيل ص 2 راجع دراسة ص 5

الصبار: سنعرض النتائج التي توصلنا إليها حول اختطاف بنبركة في الوقت المناسب

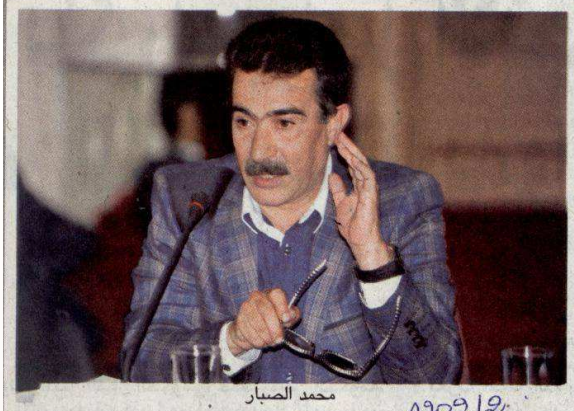

محمد الصبار

1202/2

■ أخبار اليوم ■

لن يمر يوم 29 أكتوبر بدون أن يعيد الكثيرون السؤال الأزلي: أين هي جثة بنبركة؟ فقد اختفى المهدي بنبركة في 29 أكتوبر1965 في شمال فرنسا. وكان يعتبر أكبر معارض اشتراكي للملك الراحل الحسن الثاني. وبعد قرابة نصف قرن على اختفائه مازال ملف بنبركة، يعيق طي صفحة الماضي المؤلم لمغرب ما بعد الاستقلال.

قيل الكثير عن كيفية اغتياله وعن مكان دفنه، غير أن ما تطالب به عائلته هو معرفة حقيقة مصير جثمانه ومكان دفنه. فيما لازالت السلطات المغربية تتحفظ في الحديث عن الملف بمجمله وترفض الخوض فيه، رغم ما عرفه ملف حقوق الإنسان وما اصطلح عليه بمسلسل طي صفحة الماضي من تقدم طوال السنوات العشر الماضية. وفي هذا السياق، قال الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان إن «قضية بنبركة هي من القضايا العالقة والتي طال انتظار حلها، ونحن في المجلس نشتغل على هذا الملف إلى جانب عدد من الملفات المعقدة حتى نخرج بنتائج إلى الرأي العام»، الصبار أكد في تصريح لـ«أخبار اليوم» أن المجلس «لم يصل إلى نتائج كاملة فيما يخص ملف المهدي بنبركة، لكن النتائج التي سيتوصل إليها المجلس الوطني لحقوق الإنسان سيتم عرضها في الوقت المناسب». وحتى الإنابة القضائية والتحقيقات التي أجراها قاضي التحقيق الفرنسي باتريك رامايل، بالاستماع إلى معنيين وردت أسماؤهم في التحقيقات، انتهت بخروج قاضي التحقيق الفرنسي رامايل، خاوي الوفاض مفجرا أزمة مؤقتة بين وزارتي العدل المغربية والفرنسية.

أوساط القاضي الفرنسي ماريل، قالت إن القاضي المغربي اعتذر عن تأمين اتصال مع من تقرر الاستماع إليهم لعدم الاستدلال على عناوينهم، ومن بين هؤلاء، الجنرال عبد الحق القادري، المدير السابق للإستخبارات العسكرية، الذي عمل ملحقا عسكريا بالسفارة المغربية بباريس حين وقوع جريمة الاختطاف والاغتيال، والجنرال حسني بنسليمان، قائد الدرك الملكي، الذي كان مديرا لديوان مدير المخابرات المغربية في حينه.

ونفى الصبار أن يكون هناك أي عمل مشترك مع الجانب الفرنسي من أجل حل اللغز الذي بقي مجهولا لأكثر من نصف قرن، وللإشارة إلى تعقد القضية؛ فقد تساءل الصبار عن الأسباب التي دفعت القضاء الفرنسي إلى عدم تحريك القضية إلى الآن.

وفي انتظار الكشف عن المستور في قضية اختفاء المهدي بنبركة، سيكتفي الذين مازالوا يبحثون عن حقيقة اختفاء القيادي الاشتراكي المغربي بتخليد ذكرى اختفائه في حفل يحمل شعار«الوفاء من أجل المستقبل» أمام معتقل درب مولاي الشريف بالحي المحمدي اليوم، لعلى صرخات الغضب تلقى لها صدى من داخل زنزانات معتقل يمكن أن تكون جثة المهدي قد مرت من هناك.

المهدي بنبركة

نص المحاضرة التي ألقاها الأستاذ عبد العزيز النويضي يوم 30 أكتوبر 2006 في ندوة AMDH FVJ- في الذكرى الواحدة والأربعين لاختطاف الشهيد المهدي بنبركة بمقر هيئة المحامين بالرباط، ونظرا إلى راهنيتها نعيد نشرها اليوم في الذكرى الـ48 لاختطاف المهدي بنبركة.

اقتراحات من أجل الحقيقة والمصالحة

حقيقة اختفاء المهدي بنبركة بين تقرير هيئة الإنصاف والمصالحة وشهادة الحسن الثاني

■ عبد العزيز النويضي ■

أود في هذه المقدمة أن أنبه إلى ما يلي

أولا: هدف المداخلة ليس هو تقييم عمل الهيئة في مجموعه، ولكن تقييم معالجتها لملف المهدي بنبركة؛

ثانيا: إن هيئة الإنصاف والمصالحة، رغم أنها تشكل صيغة متقدمة بالنسبة إلى المعالجة التي قام بها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ما بين سنتي 1998 و2003، فقد اشتغلت داخل سقف سياسي وضع حدودا منهجية واقعية، أي سياسية، لآفاق تحركها وضوابط نجاحها في مختلف مهامها، ولاسيما مهمة الكشف عن الحقيقة في أكثر القضايا أهمية وحساسية (عدم ذكر الأسماء، عدم إلزام الشهود بالتعاون، عدم تعاون أجهزة أمنية، عدم الولوج إلى أرشيفاتها، إلى جانب تعطيل دورها في مسألة إثارة المسؤوليات الفردية)؛

ثالثا: تقييمنا هنا سيتناول نقطتين رئيسيتين: الأولى خلاصات الهيئة وحدودها، والثانية اقتراحات للخروج من المأزق عبر تصور أولي لحل شامل.

I- خلاصات الهيئة وحدودها

1 -خلاصات الهيئة

رغم أهمية هذا الملف وأبعاده السياسية والإنسانية وتأثيراته التي امتدت إلى أكثر من 40 سنة، فقد اقتصرت استنتاجات وتوصيات الهيئة بخصوص هذا الملف الكبير على حوالي نصف صفحة وردت في الفصل الرابع من الكتاب الثاني (ص 70، 71) كما يلي: «على الرغم من حدوث فعل الاختطاف على التراب الفرنسي، الأمر الذي تترتب عليه مسؤولية الدولة الفرنسية، فإن على الدولة المغربية مسؤولية المساعدة في الكشف عن الحقيقة لكونها معنية بذلك، ونظرا لوجود مسؤولين مغاربة كبار متوفين وآخرين محالين على التقاعد بالعاصمة الفرنسية، قبل وإبان وبعد اختطافه، ما يثير عددا من الأسئلة بقيت دون جواب؛ فضلا عن مكوث بعض الأشخاص من جنسية فرنسية متورطين في اختطاف المهدي بنبركة مدة من الزمن بالمغرب، حيث حلوا به مباشرة بعد عملية الاختطاف وتوفوا به.

استنادا إلى المعطيات التي قامت الهيئة بتحليلها ودراستها، فإنها ترى أن الدولة المغربية تقع عليها مسؤولية المساهمة في الكشف عن الحقيقة في ملف المهدي بنبركة باعتبارها طرفا معنيا بالقضية، بحكم الاشتباه في تورط أحد أجهزتها الأمنية، كما أنه ينبغي عليها، طبقا لالتزاماتها في إطار التعاون القضائي، أن تعمل على تسهيل كل الجهود المبذولة في مجال الإنابات القضائية في أفق الكشف عن حقيقة ما جرى.

وتوصي الهيئة باستكمال البحث للمساهمة في الكشف عن مصيره».

2 -ثغرات خطيرة

إن هذه الخلاصة تتطلب الملاحظات التالية:

أولا: إنها تقلص من مسؤولية الدولة المغربية عن جريمة اختطاف واختفاء المهدي بنبركة، ومن مسؤولية الكشف عن الحقيقة، ذلك أن قرار ارتكاب الجريمة بعد مغربيا بالأساس، وهو ما تعززه شهادة ذات وزن كبير وهي شهادة الملك الراحل الحسن الثاني؛

ثانيا: لقد اعتبرت الهيئة أن وجود مسؤولين مغاربة قبل وخلال وبعد عملية الاختفاء يطرح أسئلة بقيت بدون جواب، والحالة أن هناك أجوبة واضحة عن الأسئلة الرئيسية التي تحيط بوجودهم:

السؤال الأول: لماذا كانوا موجودين؟ الجواب: لتنفيذ عملية اختطاف المهدي بنبركة التي تحولت إلى عملية اغتيال وإلى عملية إخفاء للجثة.

السؤال الثاني: هل يمكن أن يوجد مسؤولون بهذا المستوى الرفيع في هذه القضية بدون علم السلطات المغربية على أعلى مستوى؟ الجواب: لا.

السؤال الثالث: ماذا كان دور كل واحد من هؤلاء؟ إن الجواب أعطته عدة روايات، ولكنها تفيد أساسا بأن مصير المهدي بنبركة أصبح بين أيدي أشد خصومه ضراوة وعنفا، وهم يمثلون المستوى الثاني في هرم السلطة الفعلية بعد رئيس الدولة آنذاك.

ثالثا: لقد تحدثت الهيئة عن الاشتباه في تورط أحد الأجهزة الأمنية، وهذا يقتضي التوضيح التالي: إن الأمر لا يتعلق بمجرد اشتباه بل بتورط أكيد وأضح في الملاحظة السابقة، وفي ما سيأتي، كما أن الهيئة نفسها أقرت بمكوث أشخاص من جنسية فرنسية متورطين في اختطاف المهدي بنبركة مدة من الزمن في المغرب، وحلولهم به، وهذا يؤكد أنهم كانوا مقتنعين بأن المغرب هو الملاذ الذي سيمنحهم حماية أكثر من أي بلد آخر لأنهم كانوا أداة مسخرة في يد أشخاص لهم من السلطة والنفوذ ما يؤمن حصانتهم من المتابعة والعقاب، بل أكثر من ذلك، يؤمن لهم امتيازات هامة بما في ذلك عن طريق أنشطة ممنوعة ومشبوهة. وإضافة إلى ذلك، فقد رفضت السلطات المغربية تسليمهم إلى القضاء الفرنسي، حتى لا يدلوا بشهاداتهم الحاسمة في جريمة اختطاف واغتيال المهدي بنبركة، التي من شأنها أن تلقي أضواء كاشفة على مصدري الأوامر ومصير المهدي بنبركة والمشاركين في الجريمة. وأخيرا، فإن هؤلاء لم يتوفوا بطريقة طبيعية كما يمكن أن يستنتج من تعبير هيئة الإنصاف والمصالحة، بل تمت تصفيتهم لأنهم يشكلون شهودا مزعجين قد يورطون بشهاداتهم الجهات التي سخرتهم.

رابعا: تحدثت الهيئة عن تورط أحد الأجهزة الأمنية، والحالة أن الأشخاص المتورطين في الجريمة يتحكمون في أهم المؤسسات السياسية والسلطوية بالمغرب، بدءا بوزارة الداخلية والمخابرات والجيش، ويستعملون ميزانية الدولة ويجندون عددا من موظفي الدولة، ويعرقلون عمل الجهاز القضائي بواجبه، كما يمنعون التعاون الفعال مع القضاء الفرنسي.

إن قصور الهيئة في الكشف عن الحقيقة، وإن كان مفهوما بسبب الاعتبارات السياسية المحيطة بالملف، فإنه لا يشفع لها أن تذهب في اتجاه مخالف للحقيقة ومخترل لها بهذا الشكل، أي في اتجاه تحريف الحقيقة بدلا من المساهمة في الكشف عنها. لقد ذهبت الهيئة إلى أقل مما ذهب إليه أكبر شاهد وفاعل رئيسي في المغرب خلال ما يقرب من نصف قرن، ألا وهو الملك الراحل الحسن الثاني.

3 -شهادة الملك الراحل الحسن الثاني

إن شهادة الملك الراحل تستمد أهميتها من مصدرها نفسه، ومن وضوحها بخصوص الأشخاص المتورطين وبواعثهم، غير أنها كشهادة تبقى قابلة للتحليل والتمحيص وإعمال العقل، ولكنها تبقى بالغة الأهمية لأنها تبين كيف تدرج الملك الراحل من الشك في تورط الجنرال أوفقير إلى اليقين، كما تحاول أن تفسر الحماية التي بقي يتمتع بها هذا الشخص الذي تبين فيما بعد أنه شكل أكبر خطر على الملكية نفسها.

لقد صرح الملك الحسن الثاني في «ذاكرة ملك» (الطبعة الفرنسية المؤرخة بسنة 1993) في عدة مقتطفات بما يلي:

أولا: كيف شك لأول مرة في تورط الجنرال أوفقير (ص 119):

فعندما سأله الصحفي Eric Laurent:

Q.– Quand avez-vous éprouvé pour la première fois des soupçons envers Oufkir?

كان جواب الحسن الثاني:

R.– Quand ce commissaire El Mahi est parti avec une valise se faire pincer par la police française, pour passer en justice et essayer de cristalliser autour de lui l'attention...

ثانيا: كيف اعتبر الحسن الثاني أن قضية بنبركة كانت مؤامرة حاكها أوفقير ضده لقطع الطريق أمام تقدمه على الأحزاب السياسية (ص 120) يقول الملك الراحل:

Chaque fois que je me... lançais dans une tentative d'ouverture ou de dialogue en direction des hommes politiques, ceux qu'Oufkir appelait les «politiciens», je voyais surgir un complot contre moi. En 1965, ce fut l'affaire Ben Barka, en 1972 l'attentat contre mon avion».

ثالثا: كيف أن الملك الراحل وُضع في قضية المهدي بنبركة أمام الأمر الواقع (ص 106–107) يقول الحسن الثاني:

Je suis prêt, à tout moment, à jurer sur ce qu'il y a de plus saint que j'ai été mis devant le fait accompli en ce qui concerne la mort de Ben Barka...

ويجب أن نلاحظ هنا أن الحسن الثاني تحدث عن موت المهدي بنبركة.

رابعا: يقر الملك الراحل بأنه رفض، إثر اختطاف بنبركة، اتهامات الجنرال دوغول لأوفقير لأنها تمت بطريقة مباشرة وخاصة لأن غوكول قال:

C'est lui le coupable, il doit partir», ص 115

الحسن الثاني يقول:

J'ai été blessé dans mon amour propre et ma fierté. Il ne pouvait pas m'imposer de renvoyer un ministre, tout simplement...» p 117

وكما نعلم، فقد أدت هذه القضية إلى تدهور العلاقات بين المغرب وفرنسا طيلة عهد الجنرال دوغول، كما أن الحسن الثاني لم يزر فرنسا إلا بعد وفاة الجنرال دوغول.

خامسا: يقر الملك الراحل أيضا بأنه رحب باعتزام فرنسا إصدار عفو عن الجنرال أوفقير. كان ذلك في يوليوز سنة 1972، أي أسبوعين فقط قبل حادث الطائرة الذي كاد يؤدي بحياته (ص 132–133). لنستمع إلى تصريح الملك الراحل عندما أخبره Pierre Messmer، الوزير الأول في عهد الرئيس Pompidou، بأن هذا الأخير ينوي العفو عن الجنرال أوفقير (الذي كان مدانا بالسجن المؤبد في جريمة اختطاف المهدي بنبركة) بالنظر إلى الخدمات الجليلة التي قدمها لفرنسا

– يقول الحسن الثاني:

R. –J'ai répondu: «tant mieux si vous le lavez, ça arrangera tout le monde»

II - وجهة نظر لمعالجة قضية المهدي بنبركة وباقي المختفين:

لقد انتهى الأمر بإحالة البحث عن الحقيقة في قضية المهدي بنبركة، مثل قضايا باقي الأشخاص المختفين، إلى لجنة داخل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان. ولا مناص من الإقرار هنا بفشل العدالة الانتقالية كما مورست في بلادنا في الكشف عن الحقيقة في هذه القضايا الأساسية. كما أن الإنابات القضائية الفرنسية تم التعامل معها بتماطل عرقل مسار القضائي العادي بدوره. ونخلص من ذلك إلى أن حل هذا الملف بصفة خاصة يتطلب شجاعة سياسية من أهم الفاعلين السياسيين في البلاد المعنيين أكثر من غيرهم بهذا الملف، بالنظر إلى الدور الذي يمكن ويجب أن يلعبوه، لحله حلا نهائيا، وهؤلاء الفاعلون هم المؤسسة الملكية من جهة، والأحزاب السياسية الديمقراطية من جهة أخرى.

– بالنسبة إلى المؤسسة الملكية، فإن مساهمتها في حل هذه القضية تعد حاسمة لعدة أسباب. فعن طريق إصدار أوامرها –التي لا تتصور عصيانها والتي توصف عن حق بالأوامر المطاعة– إلى الشهود الذين مازالوا أحياء للإدلاء بشهاداتهم –في إطار ضمانات سنتحدث عنها لاحقا– فإن من شأن ذلك أن يعزز مشروعيتها، وسيؤكد أنه في قضايا الاختفاء والاغتيال السياسي هناك قطيعة نهائية مع الماضي، وضمانات جدية بالنسبة إلى المستقبل. وهذه المشروعية والمصداقية لا تقتصر على المجتمع المغربي، بل إنها تهم أيضا المجتمع الدولي. لقد حدثت هذه الانتهاكات الجسيمة في إطار صراع سياسي، وتقدمت عملية المصالحة أشواطا، ولكنها مازالت ناقصة لأن أطرافا أخرى لم تشملها هذه العملية، وخاصة بالنسبة إلى عائلة الفقيد الصغيرة وعائلات باقي الأشخاص المختفين، إضافة إلى المجتمع بأسره من المنظور الأشمل للإنصاف والمصالحة.

– أما بالنسبة إلى الأحزاب والقوى الديمقراطية، فإن عليها أن تتوصل إلى اتفاق سياسي بدون في وثيقة مكتوبة عند الاقتضاء، لمعالجة هذا الملف، وغيره من الملفات المشابهة، على أساس جملة من المبادئ والضمانات:

× المبدأ الأول: إن الكشف عن الحقيقة يجب أن يتضمن الكشف عن مصير المهدي بنبركة، بما في ذلك مآل جثمانه، وتحديد المسؤوليات السياسية ودور مختلف المنفذين والمشاركين مغاربة وأجانب. والأمر نفسه بالنسبة لباقي الأشخاص المختفين؛

× المبدأ الثاني: إن الكشف عن الحقيقة لن يستعمل لتصفية الحسابات السياسية أو الطعن في مشروعية النظام السياسي الحالي، بل سيتم الإقرار بفضل الملك محمد السادس ومساهمته الحاسمة في حل هذا الملف؛

× المبدأ الثالث: الاتفاق على إصدار عفو تشريعي يضمن لكل من يلقي الضوء على حقائق جديدة من شأنها المساهمة في الكشف عن الحقيقة إعفاءه من المتابعة الجنائية شريطة أن يصرح بكل المعلومات، وألا يخفي بعض الحقائق التي قد تظهر شهادات أخرى أن المعني بالأمر قد أخفاها، علما بأن أشكالا أخرى من المساءلة تبقى قائمة، بما في ذلك الإحالة على التقاعد والمساهمة في جبر الضرر بمختلف الأشكال الممكنة.

المبدأ الرابع: الطلب من عائلة الشهيد المهدي بنبركة وعائلات الأشخاص المختفين الصفح عن كل من ساعد بشهادته في الوصول إلى الحقيقة إذا كان ممن ساهموا في الجريمة، شريطة أن يقدم اعتذاره ويقر بندمه ويطلب العفو، ويقبل بالمساهمة في عملية جبر الضرر، ومساعدة العدالة إزاء الآخرين الذين يرفضون المساهمة في كشف الحقيقة.

المبدأ الخامس: الاتفاق بين القوى السياسية على أن تلتمس من الملك الموافقة على جبر ضرر الضحايا طبقا للمعايير الدولية، وإصدار أمره باستكمال تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، بما في ذلك تنفيذ التوصيات التي تدخل في الصلاحيات الملكية، ومن

اختتام الدورة الثالثة للمعرض الجهوي للكتاب بطنجة

احتضنت المندوبية الجهوية للثقافة في طنجة مؤخرا، الدورة الثالثة للمعرض الجهوي للكتاب، الذي تضمن برنامجا غنيا من الأنشطة الثقافية والمعارض والموائد المستديرة.

وعرف المعرض مشاركة عشرين عارضا، يمثلون دور النشر المغربية والمؤسسات الثقافية والأكاديمية والجمعيات النشيطة في مجال الثقافة.

وتميز هذا الحدث الثقافي أيضا بتنظيم عدة أنشطة موازية، بمبادرة من مندوبية الثقافة، بشراكة مع منتدى الفكر والثقافة والإبداع في طنجة، وبيت الشعر في المغرب، والمعهد الفرنسي في طنجة، واللجنة الجهوية لحقوق الإنسان.

وفي هذا الصدد، نظمت ندوة في إطار هذا المعرض بتعاون مع منتدى الفكر والثقافة والإبداع في طنجة، في موضوع «أدب الشباب في شمال المغرب: الخصائص والطموحات» بمشاركة كتاب شباب ونقاد أدبيين.

وأكدت فاطمة الزهراء المرابط، رئيسة المرصد الوطني للنشر والقراءة، خلال هذا اللقاء، أن موضوع أدب الشباب في المغرب يسجل نقصا في الدراسات والأبحاث الأكاديمية التي من شأنها أن تحدد مختلف مظاهر هذه القضية.

وأكدت المرابط أن دراسة بعض النماذج من الأسماء الشابة في الأدب المغربي لا تدع مجالا للشك حول رصيدها الكبير وضرورة تشجيع ومواكبة الكتاب الشباب الذين يمثلون مستقبل الساحة الأدبية الوطنية.

وأشار الشاعر والصحافي أحمد فرج الرماني من جهته، إلى أنه لا يمكن معالجة قضية أدب الشباب دون الرجوع إلى وضعية الشباب بصفة عامة، وهي فئة تعترضها مشاكل في ولوج المؤسسات وإسماع صوتها، ما يدعو إلى إحداث تغيير في العقليات من شأنه أن يضع الشباب في محور الانشغالات وإتاحة الفرصة لهم من أجل القيام بدورهم في الحياة الثقافية والاجتماعية.

كما احتضنت هذه الدورة أيضا، أشغال الدورة الأكاديمية لبيت الشعر في المغرب الذي تناول موضوع «الأوتوبيوغرافيا في الشعر المغربي المعاصر» بمشاركة عدد من الشعراء والنقاد الأدبيين.

6/2900

الصويرة

تشجيع مبادرات النهوض بحقوق الإنسان

انطلقت السنة الجامعية 2013-2014 بالمدرسة العليا للتكنولوجيا بالصويرة التابعة لجامعة القاضي عياض تحت شعار حقوق الإنسان.

وتميز الحفل المنظم بهذه المناسبة بتوقيع اتفاق شراكة بين المدرسة العليا للتكنولوجيا بالصويرة واللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بمراكش اسفي، وبتنظيم ندوة افتتاحية في موضوع «دور الهيئات الوطنية في تعزيز دولة القانون» نشطها الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان محمد الصبار.

ويهدف هذا الاتفاق، الذي وقعه بالأحرف الأولى مدير المدرسة العليا للتكنولوجيا-الصويرة بلعيد بوكادير ورئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان أسفي-مراكش التابعة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان مصطفى لعريصة، إلى الاستفادة من جميع الوسائل وتنسيق جهود الطرفين لنشر ثقافة حقوق الإنسان على نطاق واسع، وتشجيع جميع المبادرات والأعمال الرامية إلى النهوض بهذه الثقافة، والإسهام بفاعلية في تنشيط برامج مشتركة والتعاون في تنظيم تظاهرات تتمحور حول حقوق الإنسان وتروم التعريف بالمعايير والآليات الدولية المعمول بها في هذا المجال.

وينص الاتفاق على تنظيم دورات تكوينية وتأمين تكوين مستمر وتأطير طلبة وأساتذة المدرسة العليا للتكنولوجيا، بمناسبة برامج التكوين ومختلف الأنشطة المنظمة بمبادرة من اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان وتزويد المدرسة بالوثائق ذات الصلة بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية حول حقوق الإنسان ومنشورات المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

واوضح لعريصة أن «هذه الاتفاقية تندرج في إطار النهوض بثقافة حقوق الإنسان»، مضيفا أن حماية حقوق الإنسان تمر عبر التحسيس، خاصة في الفضاء الجامعي والمدرسي الذي يشغل مكانة هامة في هذا المجال والذي يمثل حصنا منيعا في مواجهة أي خطر يحدق بحقوق الإنسان.

وأبرز أن الأمر يتعلق الإبقاء، على المبادلات وعلى التعاون من أجل الحفاظ على ثقافة حقوق الإنسان عبر العديد من الأنشطة، التي سيكون الطلبة هم الفاعلون الحقيقيون فيها، مذكرا، في هذا السياق، بإحداث ناد للمواطنة وحقوق الإنسان داخل المدرسة العليا للتكنولوجيا ينشطه الطلبة أنفسهم.

وأكد بوكادير، من جانبه، أن «هذه الاتفاقية الموقعة بمناسبة افتتاح السنة الجامعية وحقوق الإنسان 2013-2014، الذي يتزامن مع الكرسي الثالث للمواطنة وحقوق الإنسان بجامعة القاضي عياض كفيلة بتأمين تكوين مستمر في مجال حقوق الإنسان لفائدة الطلبة وتأطير طاقم التدريس الجامعي في هذا المجال».

وأبرز أنه تم التركيز على موضوعي المواطنة وحقوق الإنسان لأن «الأمر يتعلق بوجهين لعملة واحدة، مضيفا أن الجامعة تعتبر المكان الأمثل للانخراط في النقاش والنهوض بثقافة حقوق الإنسان.

واستهل الصبار، من جهته، مداخلته بتشريح مفهوم المؤسسات الوطنية واختصاصاتها وأدوارها ووجهات النظر بشأن معايير إحداثها ومجال اشتغالها وعلاقتها مع مختلف السلطات ومكوناتها وتمويلها وضمانات استقلالها، قبل أن يتطرق للتجربة المغربية في هذا المجال وأبرز الصبار أهمية تعزيز دولة القانون التي هي في صلب الديمقراطية والتعبير الأعلى لإرادة الشعوب، مؤكدا أن المؤسسات الوطنية من شأنها الاضطلاع بدور حاسم في هذا السياق، وذلك على الخصوص من خلال المساهمة في تحسين النصوص القانونية واليات المراقبة واعتماد حماية مؤسساتية لحقوق الإنسان.

يشار إلى أنه تم تنظيم وتنشيط هذا اللقاء، بحضور عامل إقليم الصويرة عبد الوهاب جابري ورئيس المجلس البلدي محمد الفراح، إضافة إلى فاعلين جمعويين ومدرسين وطلبة بالمدرسة العليا للتكنولوجيا.

لجنة دعم ضحايا الاغتصاب تطالب بإعادة النظر في الفصل الـ475

هسبريس – محمد الراجي (صورة منير امحيمدات)
الاثنين 28 أكتوبر 2013 – 18:00

على الرغم من التعديلات التي سبق لوزارة العدل والحريات أن أدخلتها على الفصل 475 من القانون الجنائي، بهدف توسيع مجال الحماية المخصصة للأطفال القاصرين من كافة أشكال الاعتداء عليهم، خاصة بالنسبة للأطفال ضحايا الاعتداءات الجنسية، وذلك عبر تشديد العقوبات على الجُناة، إلا أن الهيئات الحقوقية ما زالت تطالب بإعادة النظر في الفصل، حتى يتلاءم مع الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب.

ففي الندوة الصحافية التي عقدتها اللجنة الوطنية من أجل دعم ضحايا الاغتصاب والاعتداءات الجنسية، بعد زوال اليوم بمقر الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، دعت اللجنةُ الدولةَ المغربية إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات، من أجل توفير الحماية اللازمة للأطفال والنساء ضد الانتهاكات، وذلك من خلال وضع آليات إدارية وقانونية تحدّ من إفلات الجناة من العقاب.

في هذا السياق قالت ليلى مجدولي، عضو لجنة التتبع لتحالف ربيع الكرامة، إنّ التحالف يطالب بإعادة النظر في فصول القانون الجنائي المتعلقة بحماية الأطفال والنساء، حتى يكون مضمونه منسجما مع الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب، مضيفة أنه "لا يُعقل أن نُردّد أنّ المغرب يوقّع على الاتفاقيات الدولية، دون أن يكون هناك تطبيق للقانون".

وأوضحت مجدولي، أنّ عدم تطبيق القانون، يشجّع الجناة على الاستمرار في اقتراف جرائم الاغتصاب، في حقّ الأطفال والنساء، داعية، من ناحية أخرى، إلى تتبّع الحالة النفسية لضحايا الاغتصاب، وتمكينهم من عدالة جنائية عادلة ومنصفة، "فإذا لم نوفّر عدالة جنائية عادلة تحمي الأطفال، ذكورا وإناثا، من الاغتصاب، وهم رجال ونساء الغد، فإنّنا لن نكون قد أدّينا مهمتنا، حتى في ظل مصادقة المغرب على الاتفاقيات الدوليّة".

في هذا السياق قالت أسماء صبار، عضو اللجنة الوطنية لدعم ضحايا الاغتصاب والاعتداءات الجنسية، إنّ تتبّع الحالة النفسية، سواء للضحايا أو أسَرهم، أمرٌ حتميّ، لأنّ الاعتداءات لا تنعكس سَلبا على الضحايا فقط، بل تمتدّ آثارها إلى عائلاتهم.

وحذّرت أسماء صبار، من عواقب عدم العناية والاهتمام بالحالة النفسية لضحايا الاغتصاب، قائلة إنّ الدراسات تشير إلى أنّ الضحايا إذا لم يخضعوا لمتابعة نفسية، تتكوّن لديهم نزعة انتقامية عندما يكبرون، "وإذا لم نوفّر الرعاية النفسيّة لهم، سيكون لدينا في المستقبل جيل من المغتصِبين".

وبخصوص الفصل الـ475 من القانون الجنائي، قالت عضو جمعية عدالة، وعضو اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، إنّ الفصل "متسامح جدّا مع المغتصِبين"، مُرجعة سبب عدم ملاءمة القانون الجنائي المغربيّ مع الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب إلى "غياب الإرادة السياسية لدى السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية"، فيما أرجعت ليلي مجدولي سبب ذلك إلى "سيادة عقلية متشبعة بثقافة ذكورية ومنطقٍ وقوانينَ متجاوَزة

http://hespress.com/societe/92495.html

معتقلون سياسيون سابقون يواصلون اعتصامهم

هسبريس – محمد الراجي
الاثنين 28 أكتوبر 2013 - 12:34

أعلن المعتقلون السياسيون السابقون، المعتصمون أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالعاصمة الرباط، منذ شهر غشت الماضي، عن مواصلة اعتصامهم أمام المجلس، إلى أن تتمّ الاستجابة لمطالبهم من طرف مسؤولي المجلس.

جاء ذلك عقب اللقاءات التي جمعت وفدا منتدبا عن المعتصمين بمسؤولين في الـ""CCDH، بحضور ممثلين عن الائتلاف المغربي لهيئات حقوق الإنسان، وهو اللقاء الذي "اتّسم بتدخّل من طرف الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان طغى عليه الطابع التبريري، وتكريس التنصل من المسؤولية في معالجة ملفات الضحايا، بل رفض التفاعل مع المقترحات المقدمة له والتي تدخل في صميم مسؤولية المجلس"، حسب ما ورد في بيان صادر عن المعتصمين.

وعلى ضوء ذلك أعلن المعتصمون أنّهم سيواصلون اعتصامهم أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان "مع احتفاظنا بحقنا في اعتماد كافة الصيغ النضالية التصعيدية، التي سنعلن عنها في حينها، حتى انتزاع حقوقنا المشروعة".

http://hespress.com/permalink/92447.html

العقوبات البديلة محور ندوة دولية بالرباط بعد غد الأربعاء

و.م.ع
28.10.2013

الرباط/ 28 اكتوبر 2013/ومع/ ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بعد غد الأربعاء بالرباط، ندوة دولية حول العقوبات البديلة عن الإيداع بالسجن. وذكر المجلس، في بلاغ له اليوم الاثنين، أن هذه الندوة التي ينظمها بشراكة مع جمعية أصدقاء مراكز الإصلاح وحماية الطفولة وجمعية عدالة، تحت شعار "العقوبات البديلة : ضرورة مستعجلة"، تهدف إلى فتح نقاش عميق ومتعدد حول إمكانيات وآفاق تطبيق العقوبات البديلة في المغرب، وكذا الاطلاع على التجارب الدولية المعتمدة في هذا المجال، لاسيما بالنظر لظاهرة الاكتظاظ التي تعاني منها المؤسسات السجنية في المغرب.

وبحسب المصدر ذاته، ستتناول نقاشات وأشغال هذا اللقاء الدولي، الذي سيشارك فيه خبراء مختصون في مجال العقوبات البديلة من باحثين ومحامين وجامعيين وقضاة من المغرب وفرنسا وبلجيكا والولايات المتحدة، موضوع العقوبات البديلة من خلال الوقوف على فلسفة هذا النمط الجديد لإيقاع العقاب والاطلاع على الممارسات الفضلى المعتمدة في عدد من الدول مثل فرنسا وبلجيكا والولايات المتحدة (الإكراه الجنائي المطبق داخل المجتمع، الوساطة، البدائل عن المتابعات الجنائية، إعادة التأهيل...). كما ستسلط هذه الندوة، المنظمة بعد مرور سنة من إصدار المجلس الوطني لحقوق الإنسان لتقرير حول "أزمة السجون : مسؤولية مشتركة"، الضوء على آفاق تطبيق العقوبات البديلة في المغرب.

وتندرج هذه الندوة في إطار إسهام المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مسلسل الإصلاح الشامل للعدالة بالمغرب وكذا في إطار إعمال توصيات تقريره، حول واقع المؤسسات بالمغرب. وقد أوصى المجلس في هذا التقرير بـ"التنصيص على عقوبات بديلة في القانون الجنائي، بما في ذلك الخدمة من أجل المنفعة العامة بدون أجر، وعقوبة الحرمان من رخصة السياقة، ومراقبة تتبع وتنفيذ العقوبات البديلة، والتأكد من صحة ذلك التنفيذ وفعاليته، ومعاينة مدى فائدتها في تقويم سلوك المحكوم عليه مع رفع الأمر إلى المحكمة من أجل القرار في حالة تعارضه مع غايته إلى الجهة القضائية المختصة".

وعلى صعيد متصل، ذكر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يضيف المصدر ذاته، بأن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، كان قد ذكر في وثيقة صدرت له سنة 2008، أنه "على مستوى الممارسة، يشهد اللجوء إلى الإيداع بالسجن ارتفاعا في جميع المناطق بالعالم، دون أن نتمكن من التأكيد على أن ذلك يفضي بالضرورة إلى تحسن في الأمن العام".

لذلك، يضيف البلاغ، فإن السياسات الجنائية المعتمدة في عدد من الدول الديمقراطية تعمل بشكل متزايد على إدماج مختلف التدابير البديلة عن الإيداع في السجون، مسجلا أن الإيداع بالسجن يبقى، في المقابل، المرجع الأول في إيقاع العقوبة، لكن العقوبات البديلة، وبالرغم من الصعوبات التي تعتري إنفاذها، توجد في تزايد مستمر بالنظر لإسهامها الإيجابي في مكافحة حالات العود والتقليص من عدد السجناء.

ب/ج ت/زس

http://www.menara.ma/ar/2013/10/28/854569-العقوبات-البديلة-محور-ندوة-دولية-بالرباط-بعد-غد-الأربعاء.html

العقوبات البديلة محور ندوة دولية بالرباط بعد غد الأربعاء

و م عنشر في الرأي المغربية يوم 28 - 10 - 2013

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بعد غد الأربعاء بالرباط، ندوة دولية حول العقوبات البديلة عن الإيداع بالسجن.
وذكر المجلس، في بلاغ له اليوم الاثنين، أن هذه الندوة التي ينظمها بشراكة مع جمعية أصدقاء مراكز الإصلاح وحماية الطفولة وجمعية عدالة، تحت شعار "العقوبات البديلة : ضرورة مستعجلة"، تهدف إلى فتح نقاش عميق ومتعدد حول إمكانيات وآفاق تطبيق العقوبات البديلة في المغرب، وكذا الاطلاع على التجارب الدولية المعتمدة في هذا المجال، لاسيما بالنظر لظاهرة الاكتظاظ التي تعاني منها المؤسسات السجنية في المغرب.
وبحسب المصدر ذاته، ستتناول نقاشات وأشغال هذا اللقاء الدولي، الذي سيشارك فيه خبراء مختصون في مجال العقوبات البديلة من باحثين ومحامين وجامعيين وقضاة من المغرب وفرنسا وبلجيكا والولايات المتحدة، موضوع العقوبات البديلة من خلال الوقوف على فلسفة هذا النمط الجديد لإيقاع العقاب والاطلاع على الممارسات الفضلى المعتمدة في عدد من الدول مثل فرنسا وبلجيكا والولايات المتحدة (الإكراه الجنائي المطبق داخل المجتمع، الوساطة، البدائل عن المتابعات الجنائية، إعادة التأهيل...).
كما ستسلط هذه الندوة، المنظمة بعد مرور سنة من إصدار المجلس الوطني لحقوق الإنسان لتقرير حول "أزمة السجون : مسؤولية مشتركة"، الضوء على آفاق تطبيق العقوبات البديلة في المغرب. وتندرج هذه الندوة في إطار إسهام المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مسلسل الإصلاح الشامل للعدالة بالمغرب وكذا في إطار إعمال توصيات تقريره، حول واقع المؤسسات بالمغرب.
وقد أوصى المجلس في هذا التقرير ب"التنصيص على عقوبات بديلة في القانون الجنائي، بما في ذلك الخدمة من أجل المنفعة العامة بدون أجر، وعقوبة الحرمان من رخصة السياقة، ومراقبة تتبع وتنفيذ العقوبات البديلة، والتأكد من صحة ذلك التنفيذ وفعاليته، ومعاينة مدى فائدتها في تقويم سلوك المحكوم عليه مع رفع الأمر إلى المحكمة من أجل القرار في حالة تعارضه مع غايته إلى الجهة القضائية المختصة".
وعلى صعيد متصل، ذكر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يضيف المصدر ذاته، بأن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، كان قد ذكر في وثيقة صدرت له سنة 2008، أنه "على مستوى الممارسة، يشهد اللجوء إلى الإيداع بالسجن ارتفاعا في جميع المناطق بالعالم، دون أن نتمكن من التأكيد على أن ذلك يفضي بالضرورة إلى تحسن في الأمن العام".
لذلك، يضيف البلاغ، فإن السياسات الجنائية المعتمدة في عدد من الدول الديمقراطية تعمل بشكل متزايد على إدماج مختلف التدابير البديلة عن الإيداع في السجون، مسجلا أن الإيداع بالسجن يبقى، في المقابل، المرجع الأول في إيقاع العقوبة، لكن العقوبات البديلة، وبالرغم من الصعوبات التي تعتري إنفاذها، توجد في تزايد مستمر بالنظر لإسهامها الإيجابي في مكافحة حالات العود والتقليص من عدد السجناء.

http://www.maghress.com/alraiy/4714

قافلة بتزنيت للحفظ الإيجابي لذاكرة المنطقة

المصدر: | 28 أكتوبر 2013 | الأخبار, الأولى | 21 مشاهدة

نظم المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف، فرع سوس ماسة، بتعاون مع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بأكادير وبلدية تزنيت، وداعمين محليين، قافلة الحفظ الإيجابي للذاكرة.

وتوجت أشغال القافلة بإقامة بشراكة بين مجلس بلدية تزنيت والمنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف من أجل إحداث مركز للذاكرة يختص في سبر تاريخ المنطقة

وفاعليها سواء داخل صفوف حركة المقاومة أو حركة النضال الديمقراطي والعمل السياسي، وإقامة نصب تذكاري للشهيدين «إبراهيم التزنيتي والحسن التغجيجتي».

قافلة الذاكرة، والتي حملت شعار «حفظا لذاكرة الشهيدين إبراهيم التزنيتي والحسن التغجيجتي»، تندرج حسب ما أوضح المجلس الوطني لحقوق الإنسان في بلاغ له بالمناسبة، في إطار مواصلة العمل على تنفيذ التوصيات الصادرة عن هيئة الإنصاف والمصالحة في الشق المرتبط بحفظ الذاكرة الجماعية والفردية ورد الاعتبار للمنطقة ولرموزها عبر التوقف للتعريف بهم ومسيرتهم النضالية والتي تعتبر جزء لا يتجزأ من الذاكرة الوطنية والجهوية.

وتعد بمثابة مبادرة لإخراج صفحات من تاريخ المغرب المعاصر من عتمة النسيان وكشف الحقيقة بإخراج مكنونات الذاكرة من العتمة وإضاءتها بالدرس التاريخي.

وأوضح مصطفى المانوزي رئيس المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف، في اتصال هاتفي أجرته معه بيان اليوم، أن القافلة هي تمرين على التذكر لمراحل من تاريخ المغرب من خلال مشاركة نخبة من مناضلين عايشوا المرحلة، وهي تكريم واحتفاء بشهداء ومناضلي وأرامل هؤلاء الشهداء من أعضاء جيش المقاومة والكفاح من أجل الديمقراطية، إذ تعد مواصلة لنهج سنه المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف منذ شهر مارس من هذه السنة بمدينة اخنيفرة حينما خلد ذكرى مرور سنة على ذكرى انتفاضة 3 مارس من سنة 1973، محتفيا بتكريم شهداء تلك المرحلة.

وأضاف أن المنتدى قرر حينها تنظيم حملة من القوافل تنتقل إلى كل المناطق التي لها شهداء خلال مرحلة الكفاح المسلح ضد الاستعمار والنضال خلال سنوات الرصاص، وهي مناطق عانت من القمع والانتهاكات الجسيمة .

وأبرز أن القافلة المنظمة بتزنيت أخذت نموذجي الشهيدين ابراهيم التزنيتي المعروف بـ»عبد الله النمري»، والحسن التغجيجتي، وذلك بشراكة مع بلدية تزنيت، وذلك كالتفاتة من جهة لهذين الرمزين باعتبار أنهما كانا من أعضاء المقاومة وجيش التحرير ومن جهة ثانية لرد الاعتبار لمنطقة عانت من التهميش والإقصاء، فيما الجانب الثالث وهو المهم استغلال المناسبة لإحداث مجموعة من الآليات التي تدخل في إطار جبر الذاكرة الجماعية، بما فيها حفظ الذاكرة، حيث تم تقديم مقترح بإحداث مركز للذاكرة وهو الاقتراح الذي حظي بموافقة رئيس بلدية تزنيت عبد اللطيف أوعمو، وإقامة نصب تذكاري بذات المدينة وجماعة تاغجيجت، ومن جهة أخرى وفقا على إقامة مركز أخر للذاكرة بأكادير التوثيق والأرشيف بتنسيق مع جامعة ابن زهر بأكادير.

كما سيتم إحداث آلية لمرافقة أرامل الشهداء مع التأهيل الصحي والنفسي وهي الآلية التي تندرج بدورها ضمن جبر الضرر الفردي، هذا علما أن المنتدى سيشمر في هذا الإطار في الحملة التي أطلقها خلال إحياء ذكرى إبراهيم المانوزي بالدار البيضاء، والتي تهم العمل على استرداد رفات المتوفين، حيث أن الآلية التي تضطلع بمهمة مرافقة العائلات ستتكلف بالموازاة بعملية إجراء الاختبارات الجينية (ADN)وإعادة جثامين المتوفين في مقابر الشهداء حسب المناطق، وكذا فيما يتعلق بالحقيقة القضائية خاصة فيما يرتبط بمشاكل الإراثة، القبر.

http://www.marocpress.com/bayanealyaoume/article-340816.html

صحراء نيوز – بقلم : د. محمد عالي الحيسن " معتقل سياسي سابق"

(الجزء الاخير من هذا البحث القيم)

المدخل الخامس:

برنامج جبر الضرر الجماعي بالصحراء

سيشمل ضحايا الاختفاء القسري و الاختطاف التعسفي و ذوي الحقوق من المنطقة.

I = تطور أوضاع حقوق الإنسان بالصحراء: إذا كان المغرب قد انخرط في مسلسل تسوية الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان و التصالح مع ذاكرته لطي صفحة الماضي الأليم مستلهما أفكار مقاربته من تجارب الأمم و المجتمعات التي عاشت نفس اللحظة ، واضعا بذلك أسس الدولة الحديثة المبنية على الديمقراطية و حقوق الإنسان؛ فإن هول المخافئ و المعتقلات السرية تبرز بجلاء الاستحالة المطلقة لرد الاعتبار و الحق كاملا نظرا لحجم المعاناة و بشاعة المأساة؛ بحيث:

كيف يمكن تعويض كل ضحية بما يتناسب و الضرر الذي عانى منه؟.

خاصة بعد الحيف الصارخ و غير المبرر إبان التعويض المادي من طرف هيئة التحكيم المستقلة ذلك الحيف الذي يشكل على الدوام صدمة للضحايا الصحراويين، و يطرح العديد من الأسئلة التي تكاد تمس الهوية و المواطنة. لكن رغم أوجه القصور الذي طال جهود التعويض وازدواجية التعامل و الميز الذي مس المختفين و المختطفين الصحراويين؛ إلا أن هذه الهيأة تبقى سابقة تاريخية تنم عن إرادة سياسية تسعى لتصحيح الماضي الفظيع.

غير أن الاهتمام المتزايد مؤخرا بموضوع التعويضات و جبر الضرر الفردي و المناطقي على أكثر من مستوى يجعل الحديث عن هذه الأخيرة يفترض وضع قراءة موضوعية عن ماضي انتهاك حقوق الإنسان في كل المدن و الجهات الصحراوية.

عالجت هيئة الإنصاف و المصالحة ملفات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي شهدها المغرب بين فترتي 1956 – 1999.

في خمسينيات القرن الماضي شهدت المنطقة على اثر انطلاقة جيش التحرير لمواجهة الاستعمارين الفرنسي و الاسباني أحداثا شكلت فيما بعد مراحل مفصلية في التعامل مع القضايا المطروحة بإلحاح و التي على أثرها عرفت المنطقة أماكن اعتقال و اختطاف ضد بعض المقاومين الذين كانت لهم آراء مخالفة تتعلق بأسلوب التعامل مع المنطقة و ساكنتها. و تشهد بعض الأماكن التي لازالت قائمة على الانتهاكات التي مست الإنسان و المجال حيث كان يستعملها بعض قواد جيش التحرير مخافئ لمعارضيهم و قد ظلت هذه المراكز إلى فترة قريبة مطبوعة في ذاكرة السكان بطابع الفواجع و الرعب مما جعل المنطقة كلها مهمشة تنمويا كعقاب جماعي. لقد عاش جيش التحرير فترة عصيبة سنوات 1958 و 1959 و 1960 تتمثل في تصفيات جسدية و مؤامرات. فقد كانت هناك فصائل متناحرة في المقاومة و جيش التحرير وتصفية للحسابات و كذا تصرفات مخيفة ضد بعض الأشخاص الذين تم نفيهم إلى منطقة كليميم لتعذيبهم نفسيا و التنكيل بهم. هذه الممارسات أثمئز منها العنصر الصحراوي بصفة عامة و تولد عنه خوف كبير مازال حاضرا في الذاكرة إلى الآن ؛ هؤلاء الذين انخرطوا في جيش التحرير باسم الجهاد في سبيل الله و طرد المستعمر الكافر من أرض المسلمين.مما اضطر بفرار بعض القادة الصحراويين لجيش التحرير إلى العيون و تيندوف؛حيث الاستعمارين الاسباني و الفرنسي.

و قد عرفت مدينة الطانطان حركات احتجاجية شعبية ستكون أولى الإرهاصات لانطلاقة مظاهرات طلابية عارمة للمطالبة بطرد الأسبان من الصحراء الغربية .

- ♦ سنة 1959 عاش الإقليم مشاكل جيش التحرير و تصفية الخلافات فيما بين عناصره.
- ♦ و في 1660 و 1962 تاريخ تحطيم المكازا (مستودع السلاح) الأولى و الثانية.
- ♦ سنة 1964 اختطاف مجموعة من الضباط الصحراويين بتهمة التآمر على النظام رفقة بنحمو الذي فر إلى الجزائر.
- ♦ سنة 1970 بداية المظاهرات الطلابية المطالبة بتحرير الصحراء الغربية من نير الاستعمار الاسباني و التي امتدت سنوات 1971 و 1972 و التي بالمناسبة كانت تواكب تظاهرة موسم الطانطان الثقافية و التجارية و التي كانت محجا لكل الصحراويين من الجزائر و موريتانيا و المغرب و الصحراء الغربية .و كان من أهداف هذه المظاهرات ؛

أ = خلق إحساس لدى الصحراويين باستعمار أرضهم من لدن الاسبان و خلق روح المقاومة لديهم.

ب

Conseil national des droits de l'Homme

= لفت أنظار المجموعة الدولية للنظر في مشكل الاستعمار بالصحراء.

♦ 20 ماي 1973 ظهور جبهة البوليساريو : على اثر السياقات الدولية المرتبطة بحركات التحرير في دول إفريقيا و العالم الثالث من جهة و محاولة الانقلابين الفاشلين بالمغرب من جهة أخرى ؛ عزم مجموعة الطلبة الصحراويين بالرباط فتح ملف قضية الصحراء مع القادة التاريخيين للأحزاب السياسية و لأنهم لم يجدوا آذانا صاغية بدأ التفكير و البحث عن وسائل أخرى لإثارة الانتباه إلى كون الاستعمار بالصحراء يمكن أن يتخذ منحى آخر.

بعد التطورات الحاصلة في ملف الصحراء الغربية نظم المغرب المسيرة الخضراء نحو الصحراء المستعمرة اسبانيا و أعلنت جبهة البوليساريو عن ميلاد الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية لسد الثغرة الإدارية و السيادية التي خلفها انسحاب اسبانيا 28 فبراير 1976 و الذي أرخ أيضا لرفع العلم المغربي على المبنى الإداري بالعيون . بعد هذه الفترة عرفت المنطقة نزاعا مسلحا بين المغرب من جهة و جبهة البوليساريو التي تدافع عن استقلال الصحراء و تقرير مصير الشعب الصحراوي من جهة ثانية.

بدأت عمليات الاختفاء القسري و الاعتقال التعسفي موازاة مع بسط المغرب سيطرته على الصحراء الغربية منطلقا من مفهوم المقاربة الأمنية لإدارة المنطقة نظرا لظروف الحرب و الهجمات المتكررة لجيش التحرير الشعبي الصحراوي . و يمكن القول أن المغرب كان يحارب على جبهتين داخلية و خارجية:

■ الجبهة الداخلية : تنامي المد اليساري بالمغرب منذ السبعينات و الذي من بين أهدافه إسقاط النظام مما اضطر بالسلطة القيام باعتقالات و اختطافات في صفوف اليساريين و محاكمات صورية انطلقت من أحداث 1965 بعد المظاهرات الطلابية بالدار البيضاء و في نفس الوقت كان يعمل من جهة على بناء جبهة داخلية قوية لمواجهة تحديات الخارج و ذلك من خلال الانطلاق في مسلسل ديمقراطي و السماح للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية المنشق عن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية و التشكيلات السياسية الأخرى بالعمل السياسي العلني و تنظيم انتخابات و مراجعة للدستور ليجعل من قضية الصحراء قضية وطن و شعب و لتلتف القوى السياسية حول العرش تحت شعار الوحدة الوطنية, و باسم هذه الوحدة الوطنية استطاعت السلطة مواجهة معارضيها و ممارسة كل أساليب القمع عليهم بمقاربة أمنية خطيرة بحجة الحفاظ على الوحدة الوطنية الضامنة للوحدة الترابية.

■ الجبهة الخارجية: دخل المغرب في نزاع مسلح مع جبهة البوليساريو المدعومة من طرف الدول الثورية و الحركات التحررية عبر العالم ؛ و هو لازال يعيش مخلفات الانقلابين الفاشلين من جهة و قرارات دولية منبثقة من الأمم المتحدة و حركة عدم الانحياز و منظمة الوحدة الإفريقية المطالبة بتقرير مصير الشعب الصحراوي تارة و بإجراء استفتاء حر و نزيه تارة أخرى .

و بسبب البعد من مركز القرار كانت مدينة الطانطان تعيش خارج المملكة تقريبا و كانت السلطات المحلية بالمنطقة تتصرف كما تشاء لأنه لم تكن هناك مراقبة. في هذه الفترة لم تكن الطنطان عمالة قائمة بذاتها بل كانت تابعة لعمالة طرفاية. و بالطنطان كان هناك رجل سلطة يشغل منصب قائد للمدينة و كان قاسيا و ديكتاتوريا يعمل تحت إمرة عامل طرفاية و قد كان هذان المسؤولان يكونان اخطبوطا آخر مع أفقير كما أكدت الايام فيما بعد المخطط الجهنمي لهؤلاء بالمنطقة و في هذه الفترة كانت الفوضى سيدة الموقف و كانت المنطقة برمتها رهينة العلاقات القذرة و المشبوهة بين هؤلاء. و كان من نتائج هذه السياسة الممنهجة و المعاملة القاسية التنكيل بالطلبة المتظاهرين و اعتقالهم . فكانت هذه المرحلة بداية مسلسل قمعي مرير و طويل ستعرفه المنطقة على مدى ثلاثة عقود نتيجة الشك و الريبة التي زرعت في المناطق الصحراوية.لأن المسؤولين في تلك الفترة كانوا يحملون حقدا دفينا و عميقا للعنصر الصحراوي و يعتبرون كل الصحراويين متهمين . و كانت هجمات البوليساريو على مختلف المدن تؤخذ ذريعة للزج بذويهم في السجون ظلما و بدون محاكمات. و قد اعتقلت عائلات برمتها و مئات الأشخاص و زج بهم في المخافئ السرية بكل من أكدز الرهيب و قلعة أمكونة و البسي سيمي بالعيون و هناك حالات اختفاء فردية مما جعل كل العائلات الصحراوية تفقد فردا من عائلتها .لتبقى هذه الأماكن وصمة عار على من صنعها.

و في سنة 1990 و على اثر الضغوطات الدولية المتكررة على المغرب لمراجعة أوضاع حقوق الإنسان و وقف الانتهاكات الجسيمة التي تمارس ضد الصحراويين دخل المغرب في مسلسل تصالحي يعيد الاعتبار للمعتقلين و المختفين على السواء. فتم اتخاذ عدة تدابير إجرائية تخص الجوانب السوسيو-سياسية لتعزيز دولة الحق و القانون من بين هذه التدابير:

♠ في سنة 1991 الإفراج عن 270 معتقلا سياسيا سجنوا بدون محاكمة و من بينهم المختفين الصحراويين في أكدز و قلعة امكونة .
♠ بدءا من 1993 السماح للمغتربين من المعارضة الرجوع إلى المغرب و تسليمهم جوازات السفر.
♠ يوليوز 1994 عفو ملكي في حق المعتقلين السياسيين لبعض الأحداث و العمل على إدماجهم .
♠ ابتداء من 1994 سنة معالجة قضية المعتقلين السابقين لتزمامارت ثم نشر لائحة رسمية للأشخاص ضحايا الاختفاء القسري و حدد عددهم في 112 لكن هذا الرقم العددي لم يكن إلا تمويها من السلطات على العدد الهائل الذي سيظهر فيما بعد.
♠ في سنة 1999 شكل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان هيئة التحكيم المستقلة تتكلف بإحصاء ضحايا الاختفاء القسري و الاعتقال التعسفي و كذا عائلاتهم بهدف تعويضهم عن الأضرار المادية و المعنوية التي لحقت بهم من جراء الاختطاف و الاعتقال.
♠ سنة 2004 تشكيل هيئة الإنصاف و المصالحة مهمتها الطي النهائي لملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان سابقا ما بين فترتي 1956 و 1999 و العمل على جبر الأضرار و تضميد جراح الماضي من خلال مصالحة المغاربة فيما بينهم و مع تاريخهم.

أنهت هيئة الإنصاف و المصالحة أشغالها بتقرير تضمن كل النتائج المسجلة و كذا التحاليل التي قامت بها لدراسة الملفات و أوضاع حقوق الإنسان بين الفترتين (1956- 1999) مع إصدار توصيات. من بين توصيات هيئة الإنصاف و المصالحة توصية تتعلق بجبر الضرر الجماعي . و الغريب في الأمر أن هذا البرنامج الذي يتعلق بتأهيل المناطق التي كانت مسرحا لأحداث سياسية (مثل الاعتقالات الجماعية و الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان و التي كانت كل المدن الصحراوية مسرحا لها) أو أحداثا دامية نتيجة عمليات عسكرية كما هو الشأن أيضا بكل المناطق الصحراوية اثر النزاع المسلح بين المغرب و جبهة البوليساريو؛ لم تستفد المناطق و المجموعات التي تضررت بحجم كبير و أقصيت كل المدن الصحراوية الأخرى المحسوبة على منطقة النزاع و تم الاقتصار على إقليم الطنطان " الطنطان المدينة و الجماعة القروية لمسيد".

لا أحد ينكر حجم المعاناة التي عاشتها ساكنة الإقليم بفعل الاعتقالات الجماعية التي كانت ليلة 28 فبراير 1976 و ما تلاها من اختطاف تعسفي و اختفاء قسري امتدت سنوات طوال تركت جراحا عميقة في الذاكرة الجماعية و امتدت المعاناة لتشمل المجالات التنموية بسبب التهميش نتيجة عقاب جماعي ممنهج جعل الإقليم متخلفا اقتصاديا و اجتماعيا مقارنة بالأقاليم الأخرى المجاورة. غير أن المدن الصحراوية الأخرى عانت بنفس الدرجة مما يستوجب استفادتها من برنامج جبر الضرر الجماعي بالرغم من وضعها السياسي و اعتماد مقاربة حقوقية في المنطقة تتجاوز ما هو سياسي إلى ما هو إنساني.

يفسر برنامج جبر الضرر الجماعي بأنه مشروع من أجل المصالحة مع الماضي و الاستثمار في الرأسمال البشري من أجل مستقبل الكرامة و تقوية الشعور بالمواطنة و تعزيز ثقافة حقوق الإنسان لخلق دينامية جمعوية محلية تساهم في تنمية المنطقة؛ خصوصا أن جبر الضرر الجماعي يعتبر كآلية من آليات العدالة الانتقالية محدود في الزمن و يهدف إلى تيسير الانتقال الديمقراطي .

تنبني إستراتيجية البرنامج على :

◙ الصعيد المحلي: تعزيز الحكامة المحلية بتعبئة الفاعلين المحليين (المجتمع المدني و الجماعات المحلية و المصالح الإقليمية)
◙ الصعيد الوطني: انخراط المصالح الحكومية في البرنامج و توفير الموارد المالية و البشرية الضرورية لإنجازه.

و لأن توصيات هيئة الإنصاف و المصالحة تقر بالأضرار فإنها توصي في نفس الوقت بالجبر عن طريق الميز الايجابي لصالح المناطق متوخية بذلك تحقيق المصالحة عبر الأهداف الآتية:

♦ = استعادة ثقة الضحية الجماعية ،
♦ = تقوية الشعور بالمواطنة،
♦ = دعم التضامن الجماعي،

كما اعتمد تنفيذ البرنامج على أربع مقاربات:

المقاربة الأولى: المقاربة الحقوقية بالتركيز على الحقوق الأساسية للمجموعات المعنية.
المقاربة الثانية: المقاربة التشاركية بدعم انخراط المعنيين و على كافة المستويات
المقاربة الثالثة: مقاربة النوع بالأخذ بعين الاعتبار مصالح الفئة الهشة

المقاربة الرابعة: المقاربة الثقافية بإدماج التنوع الثقافي و مراعاة الخصوصيات المحلية.

انطلاقا مما سبق تم عقد عدة لقاءات على مستوى جمعيات المجتمع المدني بإقليم طانطان و تم انتخاب الجمعيات التي ستتمتع بالعضوية داخل التنسيقية المحلية لجبر الضرر الجماعي بعدها اجتمعت التنسيقية بكامل أعضائها المتمثلين كالآتي :

المجتمع المدني

المصالح الخارجية

الجماعات المحلية المعنية ببرنامج جبر الضرر الجماعي

المجلس الإقليمي

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان (المجلس الوطني لحقوق الإنسان حاليا)

وحدة تدبير البرنامج التابعة لمؤسسة صندوق الإيداع و التدبير.

فتم إعداد مخطط عام محلي يسمح بانخراط و مشاركة كل الفاعلين المحليين و يستجيب إلى تطلعات ساكنة المنطقة. و يتكون المخطط العام المحلي من المحاور ست التالية:

- 1 دعم قدرات الفاعلين المحليين
- 2 الحفظ الايجابي للذاكرة
- 3 فك العزلة عن ساكنة الإقليم
- 4 تحسين الولوج إلى الخدمات
- 5 تطوير الأنشطة المدرة للدخل
- 6 حماية البيئة

و بهدف الرفع من مستوى القدرات تم تنظيم عدة تكاوين لأعضاء التنسيقية المحلية تمحورت بالخصوص على :

- الحكامة الجيدة
- التواصل
- التمكين
- تدبير النزاعات.

تم تمويل المشاريع المبرمجة في برنامج جبر الضرر الجماعي من طرف المجلس الإقليمي كما هو الشأن بالنسبة لإقليم أزيلال و إقليم الخميسات و ليس من طرف الإتحاد الأوروبي كما هو الشأن بالنسبة للأقاليم الأخرى المستفيدة من البرنامج .

أعطيت انطلاقة برنامج جبر الضرر الجماعي في الشق المتعلق بتمويل المجلس الإقليمي بعد توقيع اتفاقيات الشراكة الثلاثية بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان و مؤسسة صندوق الإيداع و التدبير و الجمعيات الحاملة للمشاريع التي عددها تسعة مشاريع توزعت بين :

- 1 تقوية قدرات الفاعلين المحليين
- 2 مشاريع مدرة للدخل
- 3 تأهيل الصناعة التقليدية كموروث ثقافي
- 4 الحفظ الايجابي للذاكرة من خلال توثيق الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان

- لماذا تعثر برنامج جبر الضرر الجماعي في الجانب الذي يهم القطاعات الحكومية ؟
- هل جبر الضرر الجماعي برمزيته محدود في الزمن أم أن استمراريته بصيغة أخرى تجعل منه برنامجا تنمويا يتوخى المساهمة في التنمية المحلية ؟
- هل يمكن جعل برنامج جبر الضرر الجماعي أسلوبا آخر لحماية الحقوق الأساسية و الجماعية للجماعات المتضررة سابقا من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان؟

رغبة المغرب في تسوية ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان و طي صفحة الماضي من خلال المصالحة الوطنية جعله ينخرط في مسلسل ديمقراطي ظهرت تجلياته في التأسيس لمجموعة من المؤسسات الوطنية لوضع اللبنات الأولى لمنظومة حقوقية بهدف تأهيل المؤسسات القائمة دستوريا و جعل المواطن ينخرط في معادلة الحق و الواجب ؛ ولذا لزم تثمين تجربة الانتقال الديمقراطي هذه بوضع أسئلة تعين على فهم التحول الذي يعرفه المغرب.

– هل هذه الهيآت الحقوقية المستقلة أداة لحماية حقوق الإنسان أم هي أداة تستر على الانتهاكات؟

– لماذا تعدد المنابر المدافعة عن حقوق الإنسان؛ هل يضر ذلك بمسألة حقوق الإنسان أم هو تضافر للجهود في مجتمع مازالت فيه ثقافة الاختلاف و الحرية و المساواة هشة و ضعيفة ؟

– هل استطاعت هذه المؤسسات الوطنية المنوط بها النهوض و حماية حقوق الإنسان تحقيق أهدافها ؟

– ما هو مصير المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ؟

– ما هي المقاربة المتخذة لمعالجة ملفات الاختفاء القسري و الاختطاف التعسفي في الصحراء ؟

– الى متى و ملف ضحايا آكدز و قلعة أمكونة سيظل يعاني من الاهمال و عدم الاهتمام ؟

–كم من الوقت يلزم ضحايا الاعتقال التعسفي و الاختفاء القسري بكل من آكدز و قلعة أمكونة للانتظار لتسوية ملفاتهم بعد مرور أكثر من عشرين سنة (20 سنة) من الافراج عنهم ؟ .

http://www.sahranews.com/news7927.html-

مهرجان اكادير السينما و الهجرة في دورته العاشرة

براكا بريس – اكادير

تشهد مدينة اكادير في الفترة الممتدة بين 5 و 9 نونبر 2013 فعاليات الدروة العاشرة من المهرجان الدولي السينما و الهجرة و تعرف برمجة هذه الدورة حلة جديدة عبر تنظيم مسابقة رسمية للافلام المشاركة و يتراس لجنة التحكيم لهذه السنة ادريس اليزمي رئيس مجلس الجالية بالخارج و المجلس الوطني لحقوق الانسان وتوصلت جريدة براكا بريس الالكترونية ببلاغ صحفي من جمعية المبادرة الثقافية وفيما يلي النص الكامل للبلاغ

تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، تحتضن مدينة أكادير في الفترة ما بين 5 و9 نونبر 2013 فعاليات الدورة العاشرة للمهرجان الدولي ''السينما والهجرة''. وتتميز فقرات الدورة العاشرة للمهرجان بالتنوع والكثافة، حيث سيكون جمهور أكادير والمنطقة إضافة إلى الزوار طيلة أيام المهرجان على موعد مع أنشطة سينمائية مكثفة تحتضنها سينما ريالطو وفضاءات أخرى.

ففي إطار المسابقة الرسمية للأفلام الطويلة، سيكون على لجنة التحكيم الدولية التي يرأسها إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ورئيس مجلس الجالية المغربية بالخارج بعضوية كل من كاتي وزانا، مخرجة كندية ومحمود الزموري، مخرج جزائري ومامادو كايتا مخرج غيني، ويونس أجراي، متخصص في علم الإجتماع ومدير لمهرجان الثقافات المغاربية بفرنسا هذه اللجنة ستختار من بين الأفلام المشاركة من المغرب والجزائر وفرنسا وبلجيكا والسينغال الفيلم الذي سيتوج للحصول على الجائزة الكبرى وعلى الجائزة الخاصة للجنة التحكيم وأحسن مخرج وأحسن سيناريو وأحسن ممثل وأحسن ممثلة.

كما سيتم تكريم أحد صناع الفرجة العاملين في الخفاء وأحد أبناء جهة سوس ماسة درعة بوجمعة راسورنس الحاصل على جائزة EMMY AWARD بالولايات المتحدة الأمريكية لأحسن مصمم ديكور للأفلام العالمية.

وبرحاب جامعة ابن زهر سيكون جمهور الطلبة والمهتمين على موعد مع فقرات متنوعة تضم عروض لأفلام قصيرة بحضور مخرجيها الذين سيكونون في تواصل مباشر مع جمهورهم من الطلبة بالإضافة إلى ورشات ومحترفات في تخصصات سينمائية دقيقة ينشطها سينمائيون من ذوي التجربة والحنكة محمد الكغاط وعبد الإله زيرات ومحمد الشوبي وهشام عين الحياة وحسن لكزولي حيث تندرج هذه الفقرة في إطار إسهام المهرجان في الرفع من الكفاءة المهنية لطلبة الشعب السينمائية.

أما قاعة الندوات والمؤتمرات بفندق أنزي، فستضم ندوات علمية حول ظاهرة الهجرة من تنشيط أساتذة وباحثين متخصصين مغاربة وأجانب سيناقشون مختلف تمظهرات الهجرة من زاوية أكاديمية : الهجرة و الإعاقة أو الإعاقة المزدوجة – الهجرة الاسبانية إلى المغرب والهجرة المغربية إلى إسبانيا – وسائل الإعلام و الهجرات و الإختلاف – شهادات لاعبي كرة القدم والباحثين والإعلاميين حول كرة القدم والهجرة. كما سيتخلل هذه الندوات تقديم كتب تعالج تيمة الهجرة : فرنسا العربية الشرقية – الحدود – الهجرات المغربية نحو جزر الكناري.

وتضم فقرات المهرجان عدة أنشطة موازية بشراكة مع مؤسسات تعليمية موجهة للأطفال والشباب لتحسيسهم بظاهرة الهجرة بواسطة الحكاية وأفلام الرسوم المتحركة ذات بيداغوجية تربوية . MIGRA-MÔME

وخلال أيام المهرجان سيكون ساكنة الجماعات القروية المجاورة لمدينة أكادير على موعد مع القافلة السينمائية التي ستقرب الأعمال السينمائية من الجمهور الذي لم يستطع القدوم لقاعة السينما الوحيدة التي تحتضر بأكادير

http://www.barakapresse.net/details-2978.html

رضي بن عثمان: معتقل إسلامي عوضته الدولة عن اربع سنوات من السجن

الإثْنَيْن 28 أكتوبر 2013 22:17:00

رضا بنعثمان

رضى بن عثمان شاب (37 سنة) اعتقل في ملف السلفية الجهادية وحوكم في محكمة الإرهاب وقضى اربع سنوات من عمره وراء القضبان لمجرد ابداء راي

لما خرج من السجن وجد نفسه بلا عمل لانه فصل من وظيفته بعد اعتقاله. لم يذهب رضا الى بيته ولم يختر ان ينتقم وان يغرق في دهاليز الفكر السلفي بل قصد الجمعيات الحقوقية والمجلس الوطني لحقوق الإنسان طالبا انصافه ومحاولة إظهار براءته للمجتمع الحقوقي بعدما عجز عن إظهارها أمام القاضي فكانت النتيجة غير متوقعة تماماً ...

مجلس إدريس الازمي اقتنع بان بنعثمان من حقه ان يرجع الى عمله لانه لم يجرد من حقوقه المدنية وقرر رفع طلبا للحكومة بإرجاعه الى عمله في مكتب تنمية التعاون (الدولي) وتعويضه عن سنوات فصله من العمل (من المقرر ان تصرف له الحكومة 520 ألف درهم)

القرار فاجأ أصحاب المقاربة الأمنية الذين اعتقدوا ان حكومة بنكيران أخطأت في تعويض واحد من ضحايا المحاكمات غير العادلة لكن المجلس الوطني لحقوق الإنسان كانت له مقاربة أخرى لنتابع الحوار مع هذا الشاب الذي يبدوا أنه أجرى مراجعات مهمة في الفكر السلفي الذي كان يعتنقه وينوي ان يندمج مرة أخرى في مجتمعه ...

ما حقيقة ما أثير حول رجوعك إلى عملك بمكتب تنمية التعاون و استفادتك من تعويض مالي ، بعدما قضيت أربع سنوات بالسجن في ملف ما يعرف بالسلفية بالمغرب ؟

فور خروجي من السجن، طلبت مؤازرة من طرف الإئتلاف المغربي لهيئات حقوق الإنسان بالمغرب من أجل العودة إلى عملي بعدما فصلت منه بطريقة تعسفية جراء محاكمة اعتبرها العديدون غير عادلة. فاستجاب الائتلاف المكون من 22 هيئة لطلب تبني قضية إدماجي في عملي كموظف سابق. نفس الطلب وجهته إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي قام بدراسة الملف بناء على اختصاصاته ورفع توصية من أجل إعادة إدماجي في وظيفتي موجهة إلى السيد رئيس الحكومة، و أود بهذه المناسبة أن أشكر المجلس الوطني لحقوق الإنسان على موقفه الإيجابي، وبصفة خاصة رئيسه السيد إدريس اليزمي، كما أشكر مكونات الإئتلاف و على رأسهم المناضل الحقوقي عبد الإله بن عبد السلام. وانطلاقا من كل هذا، أعتقد جازما أن القرار الذي صادق عليه رئيس الحكومة عبد الإله بنكيران و إثنان من الوزراء المعنيين والقاضي بتعويضي عن سنوات فصلي من عملي أنه قرار سليم يرتكز على أسس صلبة و بناء على مقتضيات قانونية واضحة.

انطلاقا من حالتك، كيف ترى تطورات ملف ما يعرف بالسلفية الجهادية و كيفية معالجة هذا الملف؟

انطلاقا من القرار الذي مكنني من الرجوع إلى عملي، أرى أن هناك إرادة لدى الدولة ترغب في تسوية بعض الملفات المتعلقة بقضايا الإرهاب، وأعتقد بأن فكرة الإنصاف والمصالحة ينبغي أن تشمل كل من اعتقل على خلفية قانون مكافحة الإرهاب وثبت فيما بعد عدم تورطه في قضايا الدم، خاصة أن هذا الملف شابته خروقات عديدة باعتراف السلطات العليا في البلاد.

هل ترى ان الإدماج وإعادة المفرج عنهم الى عملهم إحدى أدوات طي هذا الملف ؟

أنا مع إعادة إدماج كل سجين قضى عقوبته السجنية، لأن الإدماج عنصر أساسي في نجاح أي سياسة جنائية، فبالأحرى أن يكون السجين قد اعتقل بسبب رأيه أو فكره أو لنضاله من أجل الديمقراطية. و في هذا الإطار، أدعو لمصالحة بين الدولة و بين أبنائها الذين اعتقلوا وحوكموا محاكمات غير عادلة انطلاقا من مقاربة أمنية مبالغ فيها.. للأسف لا زال هناك من يؤمن بالعنف داخل وخارج السجون و هؤلاء ينبغي أن يحاوروا و ينفتحوا على آفاق جديدة بمساعدة من الدولة و المجتمع المدني عوض تركهم عرضة لأفكار هدامة لا تخدم استقرار وأمن البلد .

ما قصة مشاركتك مع المخرج نبيل عيوش في فيلم "ياخيل الله"؟

عندما خرجت من السجن حاولت إعطاء إشارات للسلفيين في السجون و خارجها بضرورة الانسجام مع مجتمعهم ، وفي هذا الإطار شاركت في فيلم "يا خيل الله" لمخرجه نبيل عيوش، كما قررت متابعة دراستي الجامعية حيث حصلت على شهادة الماستر في قانون الأعمال، وفي انتظار تسوية وضعيتي الإدارية قمت بالتعاون مع بعض المواقع الإلكترونية، ودرست في معاهد عليا وكلها مبادرات سعيت من خلالها إقناع "إخوة المحنة" أن الإندماج و النجاح ممكن في هذا المجتمع شريطة وجود الإرادة و الصدق في تحقيق ذلك.

كيف تنظر الى توجه عدد من المفرج عنهم من السلفيين للقتال في سوريا؟

أنا ضد ترحيل العشرات من الشباب إلى سوريا و أفضل أن أساهم في بناء بلدي والنهوض بوطني ليكون في مصاف الدول المتقدمة من الناحية الديموقراطية والتنموية، وطن يسع الجميع: السلفي و العلماني و اليساري و الليبرالي، إلخ...وأعتقد بأن العديدين من الذين يلتحقون بسوريا لم يكونوا ليفعلوا ذلك لو توفرت لهم شروط أخرى داخل بلدهم. إن الإحساس بالتهميش و التخوين من قبل جهات تهوى مصادرة حق المواطنة للمغاربة يساهم في دفع هؤلاء للهجرة إلى سوريا، كما أن بعض الشباب غير المتعلم والمندفع وراء عاطفته الدينية المتحمسة لنصرة المستضعفين تستغل من طرف جهات دولية تسهر على تنظيم هذا النوع من الهجرة. وبالتالي، فكلما اشتغلنا على فكرة الإدماج الاجتماعي ورفع مستوى الوعي لديهم سنساهم في حل هذه المشكلة.

http://www.alyaoum24.com/akhbar/-رضي-بن-عثمان---معتقل-إسلامي--عوضته-الدولة-عن-اربع-سنوات-من-السجن-3425/#.Um-du3Ard8E

A cœur ouvert avec Mohamed Charef, président de la Commission régionale des droits de l'homme

11809/13

L'instauration des droits humains est une opération multiforme

Durant une bonne période, Mohamed Charef, enseignant chercheur et président de la Commission régionale des droits de l'homme dirige, avec brio et maestria, cette instance qui renferme une pléiade de démocrates dans la région. Son action aussi fugace que laborieuse s'attelle, plus particulièrement, à faire de cette valeur humaine une pièce motrice des comportements au quotidien et une charnière des droits dans la vie active. Entretien.

Al Bayane : Quelles actions entreprises pour quels desseins escomptés ?

Mohamed Charef : Dès le départ, nous nous sommes focalisés sur la mise en place d'une structure synergétique, susceptible de créer, autour d'elle, une dynamique de plus en plus ascendante. Pour ce faire, il avait fallu structurer nos lieux et mécanismes de travail, en partenariat avec nombre d'intervenants, notamment le département de l'éducation et de la formation grâce auquel nous avons pu nous doter d'un espace réhabilité à cet effet. Par la suite, nous nous sommes penchés sur la mutualisation des efforts en nous ouvrant sur toutes les potentialités œuvrant dans le domaine des droits de l'homme, sans nous montrer, à aucun moment, «tuteurs» ou encore «accapareurs» du secteur. Nous nous sommes conduits en partenaires, adeptes de l'écoute et de l'interaction. C'est pour cette raison que nombre d'acteurs du domaine ne trouve aucune peine à nous approcher. Dans ce sens, nous avons toujours procédé par groupes de travail auxquels s'ajoutent, bien entendu, des acteurs des droits de l'homme de la région afin de former une réelle communion symbiotique.

Comment tentez-vous de mettre en illustration cette symbiose au sein de la communauté institutionnelle et associative dans la région?

Il ne fait pas de doute que le travail collectif demeure notre préoccupation majeure, car nous n'avons pas prétendu, un seul instant, que ce secteur relève exclusivement de notre ressort. A ce propos, nous nous mettons constamment à la disposition de toute action allant dans le sens de la consolidation et de l'élargissement des idéaux des droits de l'homme. A cet égard, nous nous sommes associés à plusieurs programmes et actions menés par le réseau associatif aussi bien dans le monde rural que les milieux urbains. Car, nous croyons fermement que la conjugaison

des efforts mène, sans conteste, aux objectifs attendus. Nous avons donc tenu à être présents dans toutes les activités tant celles tenus par les associations que les partenaires d'autres horizons, tout en essayant, dans la mesure du possible, d'apporter notre appui au niveau de la logistique, de l'expertise et de la documentation. Il faut bien dire que l'entrain associatif et institutionnel est, pour nous, un leitmotiv manifeste pour rallier toutes ces actions, sans réserve. A titre indicatif, nous avons adhéré, récemment, à la caravane de la mémoire qui a été organisée à Tiznit et à Taghjijt, en dédicace posthume aux deux résistants de proue, en l'occurrence Brahim Tizniti et de Lahcen Taghjijti. En nous alliant à cette manifestation à laquelle a participé une panoplie d'acteurs des droits de l'homme et de militants politiques et syndicaux, nous avons estimé que cette action rentrait dans le vif de nos soucis, en vue de contribuer à la réhabilitation des «offenses» qui ont été commises envers les patriotes des années de plomb et sous le joug colonial.

Quels messages tentez-vous de transmettre, à partir de cette instance régionale, relevant du Conseil national des droits de l'homme ?

Vous savez, depuis déjà quelques années, notre pays a cumulé des acquis considérables dans le sens de la préservation des droits de l'homme. Cette entreprise s'insère, évidemment, dans le sillage du processus démocratique multiforme dans lequel s'est engagée notre nation, d'une manière déterminante et irrévocable. Bien entendu, nous n'avons jamais considéré que ces cumuls positifs constituaient une fin en soi. Le chemin de cette opération ardue et complexe est bien long. Dans ce sens, le Maroc a pu mettre en place des structures, à même de consolider ces performances, notamment le Conseil national des droits de l'homme, les commissions régionales du conseil, l'institution du Médiateur, l'Instance équité et réconciliation, l'Instance de lutte contre la corruption… S'ajoutent à cela les multiples associations et organisations des droits de l'homme, à travers toutes les régions du royaume. Cet arsenal, unique en son genre, s'attelle, en effet, à fortifier ces acquis et à mettre notre pays dans le giron des pays démocratiques dans le monde. Compte tenu de tout ce contexte tant national que mondial, notre structure régionale se déploie, avec tous les moyens dont elle dispose, pour vulgariser les principes des droits de l'homme dans les divers espaces de la vie sociétale. C'est ainsi que notre action s'ancre dans le milieu scolaire où s'activent des apprenants de tous âges, dans la vie associative où évoluent des jeunes, toutes sensibilités et vocations confondues, dans l'espace intellectuel où se consacrent des acteurs de la vie académique, artistique et culturelle. Pour ce faire, nous avons mis sur pieds un éventail riche et varié pour combler toutes les attentes possibles. Pour ce qui est des doléances et des requêtes émanant des citoyens, victimes de violations et de transgressions, nous essayons de porter tout le soutien nécessaire, en tendant des passerelles de solidarité avec tous les intervenants.

Pensez-vous que les droits de l'homme, dans notre pays, sont de nature à placer notre pays parmi les nations démocratisées ?

Sans aucun doute, la cadence de l'instauration des droits de l'homme va crescendo. Grâce à cette volonté politique, nous avons pu incruster certains outils dans ce sens. Nos textes institutionnels ont, de loin, mis en fonction des structures de haute importance, notamment au niveau de la parité, de l'égalité et de la jurisprudence, en général. Cependant, la concrétisation de toutes ces prouesses contextuelles et textuelles laisse toujours à désirer. C'est à ce niveau qu'il va falloir faire le plus gros du travail, afin de mettre d'aplomb ce déficit. D'autre part, on a toujours tendance à lier les droits de l'homme aux questions d'ordre institutionnel, en termes de libertés. Or, à mon avis, les droits sociaux se rapportant à l'emploi, à la scolarité, à la sante, à l'habitat, à la culture… sont également des impératifs de grande nécessité pour les citoyen. C'est là aussi où l'effort devait être mené.

Propos recueillis par Saoudi El Amalki

L'Ecole supérieure de technologie d'Essaouira démarre sous le signe des droits de l'Homme

L'année universitaire 2013-2014 à l'Ecole supérieure de technologie (EST) à Essaouira, relevant de l'Université Cadi Ayyad, a démarré, vendredi, sous le signe des droits de l'Homme.

La cérémonie organisée à cette occasion a été, ainsi, marquée par la signature d'un accord de partenariat entre l'EST-Essaouira et la Commission régionale des droits de l'Homme Marrakech-Safi et par une conférence inaugurale sous le thème "Rôle des institutions nationales dans la consolidation de l'Etat du droit", animée par le secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme, Mohamed Sebbar.

Paraphé par le directeur de l'EST-Essaouira, Blaïd Bougadir et le président de la Commission régionale des droits de l'Homme Safi-Marrakech, relevant du CNDH, Mustapha Laârissa, cet accord a pour objectifs de mettre à profit tous les moyens et coordonner les efforts des deux parties pour propager la culture des droits de l'Homme à grande échelle, encourager toutes les initiatives et actions visant à promouvoir cette culture, contribuer activement à l'animation des programmes communs et collaborer dans l'organisation de manifestations axées sur les droits de l'Homme et visant à faire connaitre les standards et les instruments internationaux en la matière.

L'accord prévoit également des sessions de formation, de formation continue et d'encadrement du corps enseignant et des étudiants de l'EST, à l'occasion des programmes de formation et différentes activités initiés par la Commission régionale des droits de l'Homme et la remise à l'école de la documentation en lien avec les traités et conventions internationales sur les droits de l'Homme et des publications du CNDH.

"Cette convention entre dans le cadre de la promotion de la culture des droits de l'Homme", a indiqué à cette occasion M. Laârissa, ajoutant, dans une déclaration à MAP-Essaouira, que la protection des droits de l'Homme passe par la sensibilisation, notamment dans l'espace universitaire et le milieu scolaire qui occupent une place de choix dans ce sens et constituent un rempart contre tout risque d'atteinte aux droits humains.

Il s'agit d'entretenir des échanges et une collaboration pour maintenir la culture des droits de l'Homme à travers plusieurs activités, dont les étudiants seront les véritables acteurs, a-t-il souligné, rappelant, dans ce cadre, la création au sein de l'EST d'un club de la citoyenneté et des droits de l'Homme, animé par les étudiants eux-mêmes.

Pour sa part, M. Bougadir a affirmé que "cette convention, signée à l'occasion de l'ouverture de l'année universitaire 2013-2014, qui coïncide avec la troisième chaire de la citoyenneté et des droits de l'Homme de l'Université Cadi Ayyad, est à même d'assurer une formation continue dans le domaine au profit des étudiants et un encadrement pour le staff enseignant à l'université".

Le point est mis aussi bien sur la citoyenneté que sur les droits de l'Homme car "il s'agit des deux faces d'une même monnaie", a-t-il indiqué, ajoutant que l'université est le lieu le plus approprié pour engager le débat et promouvoir la culture des droits de l'Homme.

MAP

"Les peines alternatives au Maroc: une urgence, une nécessité", thème d'un colloque international mercredi à Rabat

MAP

28.10.201318h00

Rabat, 28 oct. 2013 (MAP) - Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) organise, mercredi à Rabat, un colloque international sous le thème "les peines alternatives au Maroc: une urgence, une nécessité ".

Initiée, en partenariat avec les associations "Amis des centres de réforme et de protection de l'enfance " et " Adala ", à l'occasion du premier anniversaire de la publication du rapport du CNDH "la crise des prisons: une responsabilité partagée", cette rencontre internationale a pour objectif d'ouvrir un débat profond et pluriel sur les possibilités et les perspectives d'application des peines alternatives au Maroc et de s'enquérir des expériences internationales dans ce domaine, eu égard notamment au phénomène du surpeuplement dont souffrent les établissements pénitentiaires au Maroc, indique lundi un communiqué du CNDH. Dans un document publié en 2008, l'Office contre la drogue et le crime des Nations unies note que " dans la pratique, le recours général à l'emprisonnement augmente partout, sans que l'on puisse affirmer qu'il en résulte une amélioration de la sécurité publique. Il y a actuellement plus de neuf millions de détenus dans le monde, et le nombre est en augmentation", rappelle le communiqué. De même, l'article 3 de la Convention européenne des droits de l'Homme affirme que la surpopulation carcérale a des conséquences graves tant sur les détenus que sur la société, en termes de prévention de la récidive et de compromission des chances de réinsertion, ajoute la même source, notant que les politiques pénales de nombreux pays démocratiques intègrent, de plus en plus, différentes mesures de substitution à l'incarcération. En effet, et même si l'emprisonnement reste la référence en termes de sanction, les peines alternatives se multiplient, malgré la difficulté de leur mise en œuvre, car elles ont au moins deux vertus: la lutte contre la récidive et la réduction de la population carcérale.

Cette rencontre s'inscrit ainsi dans le cadre de la contribution du Conseil au processus de réforme globale de la justice au Maroc, et en droite ligne de la mise en œuvre des recommandations du rapport du CNDH sur la situation dans les prisons au Maroc.

Lequel rapport préconise "de prévoir des peines alternatives dans le Code pénal, notamment les travaux d'intérêt général non rétribués et le retrait du permis de conduire, et d'accorder au juge d'application des peines la compétence du suivi de l'exécution effective des peines alternatives et d'évaluation de leur effet sur le comportement de la personne condamnée. Avec la possibilité de saisir le tribunal pour révision de la décision en cas de son inadéquation avec son objectif". Ce colloque international sera marqué par la participation d'experts en matière de peines alternatives, de chercheurs, d'avocats, d'universitaires et de magistrats en provenance de France, Belgique et des Etats Unis, et ses travaux permettront de s'arrêter sur la philosophie de ce nouveau type de sanctions punitives, à la lumière des bonnes pratiques en vigueur dans ces pays (la contrainte pénale appliquée dans la communauté, la médiation pénale, la réhabilitation, les alternatives à l'incarcération). Les débats jetteront également la lumière sur les perspectives de l'application des peines alternatives au Maroc.

BZ---COM DR

http://www.menara.ma/fr/2013/10/28/854632-les-peines-alternatives-au-maroc-une-urgence-une-nécessité-thème-d'un-colloque-international-mercredi-à-rabat.html

المغرب ينخرط في مشروع مناهضة الكراهية

"إكزيت كزينوسيد" يُدشن حملة عالمية للتحسيس بمخاطر الجرائم ضد الإنسانية

أكد المغرب انخراطه في مشروع يهدف إلى التصدي للميز العنصري ومحاربة كل أشكال الجرائم المرتبطة بالإبادة الجماعية. وأعلن المجلس الوطني لحقوق الإنسان أنه سيكون طرفا مُشاركا في مشروع "إكزيت كزينوسيد"، الرامي إلى مناهضة كراهية الأجانب وجرائم الإبادة الجماعية المرتكبة عبر العالم. ويهدف المشروع إلى إنجاز فيلم وثائقي مطول انطلاقا من آلاف الفيديوهات المنجزة من طرف مرتادي الأنترنيت عبر العام المهتمين بالموضوع. ويمكن أن تكون هذه
الفيديوهات شهادات أو إبداعات فنية ذاتية أو ربورتاجات موضوعاتية.وقال ادريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إن المشروع يندرج في صميم الدستور المغربي الذي ينص في فصله 23 على منع التحريض على العنصرية أو الكراهية أو العنف، ويعاقب على جريمة الإبادة وغيرها من الجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، وكافة الانتهاكات الجسيمة والممنهجة لحقوق الإنسان.وأضاف اليزمي، في ندوة نظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان صباح أمس (الجمعة) بالرباط، خُصصت للإعلان عن شراكته مع المنظمة غير الحكومية الأمريكية"ذو وورد ميموري فيلم بروجيكت"، حول مشروع دولي للتحسيس بخطر كراهية الأجانب وجرائم الإبادة، (أضاف)، أن المغرب صادق منذ 1958، على اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية التي حددت مدلول ومحتوى الجريمة، والتي شكلت منطلقا لتفعيل ميثاق روما المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية.وأوضح اليزمي أن اهتمام المغرب بموضوع محاربة الميز العنصري يتزامن مع النقاش السياسي الدائر على صعيد بلدان العالم ، خاصة أوربا، حول موضوع الهجرة والأجانب، مشيرا إلى أن لا وجود لمجتمع مُحصن ضد الميز العنصري والكراهية للأجانب.من جهته، قال عبد العزيز بن عثمان التويجري، المدير العام للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو)، إن انطلاق المشروع من المغرب له دلالة رمزية، على اعتبار ما تميز به المغرب عبر تاريخه من تسامح وتقبل الآخر، مشيرا بهذا الخصوص إلى احتضان المغرب لليهود الفارين من جحيم النازية، ورفض الملك الراحل محمد الخامس لضغوطات النازيين بتسليمهم إلى الحكومة الألمانية. واعتبر التويجري أن انطلاق المشروع من المغرب سيخلف أثرا كبيرا على الصعيد الدولي، وقال إن الهدف من المشروع ليس هي الدعاية بل إظهار الحقائق ومخاطر الميز العنصري والكراهية.وأكد التويجيري أن المشروع يكتسي طابعا إنسانيا، وأخلاقيا يروم معالجة قضايا تهم كل شعوب العالم من خلال التحسيس بمخاطر الكراهية والميز العنصري، خاصة في ظل ما تعانيه بعض الشعوب في الظرفية الحالية من محاولات الإبادة والدمار سواء في ميانمار أو سوريا وقبلها في فلسطين وغيرها من المناطق.ويعكس مشروع مناهضة الكراهية الذي سينطلق في شكل شريط وثائقي يشارك في إعداده شباب من مختلف أنحاء العالم، تطلع أصحابه في الحد من الكراهية ورفع درجة الوعي بتأثير الجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها الأنظمة الشيوعية وغيرها، من خلال استحضار الذاكرة العاطفية بشكل غير مباشر، وكذا الذاكرة المباشرة للأحداث، والبحث عن سبل لاستباق حدوث القمع المرتبط بالكراهية والإبادة من خلال فهم أفضل لطبيعة هذا العمل الشنيع.ويحظى المشروع الذي ساهم في بلورته الأمريكي مايكل كيرتلي، رئيس منظمة "ذو وورد ميموري فيلم بروجيكت"، برعاية أداما دينغ، المستشار الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بمنع الإبادة الجماعية، وبشراكة المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة(إيسيسكو، ومؤسسة وكالة المغرب العربي للأنباء.وكان مايكل كرتيلي شدد على أهمية انطلاق التعبئة العالمية الكبرى للوقاية من جرائم الإبادة الجماعية من المغرب الذي ينتمي إلى دول الجنوب.

جمال بورفيسي

http://www.devanture.net/news.php?id=68693